



مدى التزام المصارف الإسلامية بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي: دراسة ميدانية

د. خالد عبدالقادر العربي
أستاذ مشارك، قسم المحاسبة
كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا
Khaled.otman@uob.edu.ly

فاطمة أحمد سليمان
باحثة أكاديمية
أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، ليبيا
Fatima.suliman92@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/10/01

تاريخ القبول: 2026/09/22

تاريخ الاستلام: 2026/09/05

الكلمات المفتاحية

الملخص

دليل الحوكمة، المصارف الإسلامية، مصرف ليبيا المركزي، دراسة ميدانية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف إلى مدى الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وذلك بالتطبيق على المصارف الإسلامية في ليبيا. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداة رئيسة لجمع البيانات. وتكون مجتمع الدراسة من (120) مفردة من مديري الإدارات المالية ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين بالمصارف الإسلامية محل الدراسة، واختيرت عينة عشوائية طبقية مكونة من (90) مفردة، بما يضمن تمثيل الفئات الوظيفية المختلفة في مجتمع الدراسة، وقد تم استرداد (87) استبانة، منها (84) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي. ولتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية الوصفية والاستدلالية المناسبة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة. وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية محل الدراسة تطبق بدرجة مرتفعة محاور دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، مع بقاء الحاجة إلى مواصلة التطوير والتحسين، خاصة في الجوانب التي سجلت مستويات أقل نسبياً، وفي مقدمتها الإفصاح والشفافية، صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة، وصلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية. وأوصت الدراسة بتسيخ مبادئ الحوكمة وتعزيز أنظمة الرقابة الداخلية بما يتلاءم مع طبيعة المنتجات والخدمات المصرفية الإسلامية.

The Extent of Compliance with the Central Bank of Libya's Islamic Banking Governance Guide: A Field Study

Khaled Abdelkader Al-Areibi
Associate Professor, Department of Accounting
Faculty of Economics, University of Benghazi, Libya
Khaled.otman@uob.edu.ly

Fatima Ahmed Suleiman
Academic Researcher
Academy of Graduate Studies – Benghazi Branch, Libya
Fatima.suliman92@gmail.com

Abstract

This study aimed to identify the extent of compliance with the Islamic Banking Governance Guide issued by the Central Bank of Libya, specifically within Islamic banks operating in Libya. The study employed a descriptive-analytical methodology, utilizing a questionnaire as the primary data collection tool. The study population consisted of 120 individuals, including financial managers, department heads, accountants, and internal auditors working in the Islamic banks under study. A stratified random sample of 90 individuals was selected to ensure representation of the various job categories within the study population. 87 questionnaires were returned, of which 84 were valid for statistical analysis. To analyze the data and test the study hypotheses, a range of descriptive and inferential statistical methods appropriate to the nature of the data and the study's objectives were employed. The study concluded that the Islamic banks under investigation largely implement the pillars of the Islamic Banking Governance Guide issued by the Central Bank of Libya. However, further development and improvement are still needed, particularly in areas where compliance was relatively lower, most notably disclosure and transparency, the powers and responsibilities of board committees, and the powers and responsibilities of the Sharia Supervisory Board. The study recommended strengthening governance principles and enhancing internal control systems to align with the nature of Islamic banking products and services.

Keywords

Governance Guidelines,
Islamic Banks, Central
Bank of Libya, Field
Study

1. المقدمة:

أثارت الاختيارات والفضائح المالية التي حدثت على الرغم من وجود معايير وأنظمة رقابية في العديد من دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية في عام 1997م، وفي الشركات العملاقة في الولايات المتحدة مثل شركة Enron للطاقة عام 2001م، وشركة WorldCom للاتصالات عام 2002م، تساؤلات كبيرة عن الممارسات المحاسبية والرقابية والتلاعب بالمعلومات المالية المظلمة، وتدني المعايير الأخلاقية لإدارة الشركات ومكاتب التدقيق العالمية مثل شركة Arther Andersen للتدقيق، ونتيجة لكل هذه الأحداث والأزمات وتحت ضغوط العولمة ظهر الاهتمام بتطوير مفهوم الحوكمة أو يفضل البعض تسميته أسلوب الإدارة الرشيدة (إمهلهل وفرج، 2019).

تماشيًا مع ما ذكر تمثّل الحوكمة الممارسات التي تدار بها المؤسسات والقدرة على التحكم الفعال في إدارة أعمالها، وتسهم في تحقيق توازن بين الأهداف، سواء أكانت اقتصادية أم اجتماعية مع مصالح الأفراد، ثم الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة من خلال فرض رقابة محاسبية سليمة، وعليه تُعرف الحوكمة بأنها مجموعة من الأدوات والإجراءات المنظمة لطبيعة العلاقات بين الأطراف المتمثلة في المالكين للمؤسسة ونظام الرقابة والمسؤولية التي تهدف إلى تحديد استراتيجية فعالة لأدائها، حيث بعد انتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري في العديد من المؤسسات المالية الدولية، ظهرت الحاجة الماسة لتطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية لحماية الأموال الخاصة وضمان سلامة النظام المصرفي (الشحري، 2018).

وبما أن وجود نظام مصرفي سليم هو أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار النظام المالي وحسن سير عمل سوق الأوراق المالية والمؤسسات الاقتصادية. لذا، أصبح تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف يحظى بأهمية متزايدة، وقد سعت الدول الناشئة بما في ذلك الدول العربية إلى الاهتمام وتطبيق المبادئ بشكل فعال في المصارف بمختلف توجهاتها، ومن بين الاتجاهات العالمية الحديثة في المجال المصرفي برزت الصيرفة الإسلامية، التي أصبحت تلقى اهتمامًا متزايدًا ليس من الدول العربية والإسلامية فقط، بل أيضًا من الدول الغربية نظرًا لما تتمتع به هذه المصارف من خصائص ومميزات (بوسيري وراقوب، 2024).

يعدّ تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية ذا أهمية خاصة، نظرًا لاحتواء هذه المؤسسات على مجموعة من العناصر

والعلاقات المتداخلة لا توجد في مؤسسات المالية الأخرى، وهذا من خلال العمليات المالية المعقدة التي تختلف شكلاً ومضموناً عن العمليات المالية التقليدية (معمر وصليحة، 2021). وعلى الرغم من أن المصارف الإسلامية تتبع قواعد الشريعة في مختلف عملياتها، إلا أن هذا لم يمنع من ضرورة إصدار مبادئ للحوكمة عُرفت بالحوكمة الشرعية، وكان على رأس المؤسسات التي أصدرت مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية هو مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي أصدر مبادئه في عام 2006م (بوسيري وراقوب، 2024).

ولم تنأ ليبيا بعيداً عن هذا التوجه فقد انخرطت بدورها الى مجال الحوكمة مثل باقي الدول فقد أصدر مصرف ليبيا المركزي دليلاً للحوكمة سنة 2010م يقضي باتباع أطر وأساليب وتعليمات تُعزز من كفاية أداء العمل المصرفي، وكذلك إلزام المصارف التجارية بتطبيق آلياته وعدّها تشريعات نافذة يجب الالتزام بها (التائب وآخرون، 2019)، ثم أصدر مصرف ليبيا المركزي من خلال المنشور رقم (25) الصادر في 20 أغسطس للعام (2023) إطاراً عاماً لحوكمة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية. واستناداً لما سبق فإن هذه الدراسة جاءت للتعرف إلى مدى التزام المصارف الإسلامية في ليبيا بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي فيما يتعلق بـ(مجلس الإدارة، العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات المصالح، لجان مجلس الإدارة، هيئة الرقابة الشرعية، التدقيق الشرعي الداخلي، الإفصاح والشفافية).

2. الدراسات السابقة:

ركزت الأدبيات السابقة المتعلقة بحوكمة المصارف الإسلامية على موضوعات متعددة، من أبرزها مبادئ الحوكمة وآليات تطبيقها، والمعوقات التي تحد من فاعليتها، فضلاً عن دور الالتزام بالضوابط الشرعية في دعم الأداء المصرفي. وفي هذا الإطار، بحثت دراسة داغي وآخرين (2020) متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية وواقع تطبيقها في المصارف الإسلامية بدولة قطر، وخلصت إلى وجود انسجام بين مبادئ الحوكمة المتعارف عليها وأحكام الشريعة الإسلامية، مع التأكيد على ضرورة مراعاة الجانب الشرعي عند تصميم المنتجات والخدمات المصرفية. كما أوصت الدراسة بالمراجعة المستمرة لمعايير الحوكمة وتطويرها بما يتلاءم مع المستجدات. ومن جانب آخر، تناولت دراسة قحف وستامباكييف (2020) واقع الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في كازاخستان، وكشفت عن عدد من التحديات، أبرزها محدودية توافر الكفايات الشرعية المتخصصة، وصعوبات التواصل

الناجمة عن اختلاف لغة التعامل بين المؤسسات المالية والهيئات أو الجهات الاستشارية الشرعية، إلى جانب غياب إطار تشريعي واضح ينظم الحوكمة الشرعية. وأوصت الدراسة بوضع قواعد تنظيمية للحوكمة الشرعية تتسم بالالتزام لضمان فاعلية الرقابة والالتزام الشرعي.

كما بحثت دراسة (Alazemi & Al Omari (2020) مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية الكويتية، وأكدت أهمية الالتزام بمبادئ الحوكمة في تعزيز ثقة المستثمرين، وأوصت بإنشاء لجان متخصصة بالحوكمة داخل المصارف. وفي السياق ذاته، تناولت دراسة سديرة وعياش (2022) أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها من خلال تجارب دولية، وأكدت أن الحوكمة في المصارف الإسلامية تستند إلى القيم والمبادئ الإسلامية، وأن تطبيقها يسهم في تحسين الأداء وتعزيز القدرة التنافسية، مع ضرورة وجود تعليمات رقابية واضحة. أما دراسة Nidianti & Siswantoro (2022) فقد ركزت على مستوى الالتزام الشرعي في المصارف الإسلامية الآسيوية وتأثيره على الأداء المالي والحصة السوقية، وأظهرت وجود تأثير للالتزام الشرعي في بعض المؤشرات المالية، مع ارتفاع مستوى الالتزام بصورة عامة، ووجود تحديات أكبر في الدول التي تفتقر إلى الدعم التنظيمي والمؤسسي للمصارف الإسلامية. ومن جانب آخر، توصلت دراسة المطيري (2022)، التي تناولت مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة من خلال مصرف البلاد، إلى وجود التزام بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح والشفافية والإفصاح والسلوك المهني، مع التوصية بتعزيز الوعي بالحوكمة وإعادة تنظيم الصلاحيات والمسؤوليات. كما تناولت دراسة غوال وبلهادف (2020) مدى مساهمة تطبيق مبادئ الحوكمة في تعزيز ثقة أصحاب الودائع والمستثمرين، وذلك من خلال دراسة تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي. وقد خلصت الدراسة إلى أن الالتزام بمبادئ الحوكمة يسهم في دعم النمو والاستمرارية، والحد من المخاطر المالية والإدارية، وتعزيز الأداء والكفاءة في المصارف الإسلامية.

وفي إطار الاهتمام بحوكمة الرقابة الشرعية، هدفت دراسة لوصيف وفرخي (2024) إلى إبراز دور الحوكمة الشرعية في تفعيل نظام الرقابة في المصارف الإسلامية، من خلال دراسة حوكمة الرقابة الشرعية في بعض المصارف الإسلامية الكويتية، واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن الحوكمة بمبادئها ومعاييرها وما تفرضه من

شفافية تمثل عنصراً أساسياً في دعم سلامة المصارف الإسلامية، شريطة وجود جهاز للرقابة الشرعية، كما أظهرت أن نظام حوكمة الرقابة الشرعية في دولة الكويت شهد تطوراً ملحوظاً خلال السنوات السابقة من خلال إصدار البنك المركزي تعليمات تضمنت متطلبات لحوكمة الرقابة الشرعية، الأمر الذي انعكس على نجاح نظام الحوكمة في المصارف الإسلامية الكويتية محل الدراسة. كما تناولت دراسة بوسري وراقوب (2024) واقع تحديات تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الجزائرية من خلال دراسة حالة مصرف السلام، وأكدت تطبيق المصرف لمبادئ الشفافية والإفصاح والالتزام الشرعي والمراجعة، مع ضرورة مواكبة التطورات وتعزيز الوعي بأهمية الحوكمة. وفي السياق ذاته، هدفت دراسة شحادة (2024) إلى التعرف إلى دور حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الفلسطينية من وجهة نظر الإدارة العليا، وأظهرت وجود دور كبير لحوكمة هيئات الرقابة الشرعية وإجراءاتها في تعزيز الالتزام الشرعي، وأوصت بالزام إدارة المصرف بالفتاوى والقرارات الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية، بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة والتعليمات المصرفية النافذة.

تناولت دراسة الفاضلي (2025) واقع حوكمة المصارف الإسلامية في البيئة الليبية، مع التركيز على الإطار التنظيمي والرقابي لمصرف ليبيا المركزي ودليل الحوكمة الصادر عام 2023. وهي دراسة نظرية اعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى تطور الأطر القانونية للحوكمة مع استمرار تحديات التطبيق العملي. وأوصت بتطوير الرقابة والتنظيم، وتعزيز الالتزام والفعالية في تطبيق الحوكمة، مع المتابعة المستمرة للتنفيذ بما يتلاءم مع خصوصية البيئة الليبية. ومن جانب آخر أظهرت دراسة غواس وسحنون (2025) أن أبرز تحديات الحوكمة في المصارف الإسلامية ترتبط بميئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي والبيئة التنظيمية، وأوصت بتوحيد الرقابة الشرعية وخلق بيئة داعمة للحوكمة. كما أكدت دراسة قفص ومخالدي (2026) أهمية الحوكمة في تحسين الإدارة وتعزيز الثقة واستدامة القطاع المصرفي، وأشارت إلى وجود فجوة بين الإطار النظري والتطبيق العملي نتيجة ضعف الأطر التنظيمية ونقص الكفايات وتداخل الأدوار. وتناولت دراسة العسيري (2025) موضوع الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في ضوء الأنظمة المحلية والمعايير الدولية، مؤكدةً أهميتها في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتعزيز كفاية المؤسسات المالية الإسلامية واستدامتها. وركزت

3. مشكلة الدراسة:

شهد القطاع المصرفي في ليبيا تطورات متزايدة في مجال الصيرفة الإسلامية، صاحبها اهتمام بتطوير الأطر التنظيمية والمؤسسية التي تحكم عمل المصارف الإسلامية، ومن بينها متطلبات الحوكمة. وتكتسب الحوكمة في المصارف الإسلامية أهمية خاصة بالنظر إلى طبيعة هذه المصارف وتعدد الأطراف ذات العلاقة بها، فضلاً عن ارتباط أنشطتها بالالتزام بالضوابط والمبادئ الشرعية، الأمر الذي يجعل وجود إطار واضح للحوكمة وآليات فعالة لتطبيقه ومتابعته من المتطلبات المهمة لضمان سلامة الممارسات المصرفية وتعزيز الشفافية والمساءلة (سالم، 2023).

وفي هذا الإطار، أصدر مصرف ليبيا المركزي دليلاً لحوكمة المصارف الإسلامية يتضمن مجموعة من المبادئ والمتطلبات والضوابط التي تستهدف تنظيم ممارسات الحوكمة في المصارف الإسلامية. غير أن وجود إطار تنظيمي للحوكمة لا يعني بالضرورة تحقق متطلباته في الممارسة الفعلية، إذ تظل فاعلية هذا الإطار مرتبطة بمدى التزام المصارف بتطبيق ما ورد فيه، وبوجود آليات مناسبة للمتابعة والرقابة والقياس. وفي هذا الجانب، تناولت دراسة الفاضلي (2025) حوكمة المصارف الإسلامية في المؤسسات المالية الليبية، وخلصت إلى وجود تطور في جانب الحوكمة، مع التأكيد على أهمية متابعة تطبيقها ومراقبته وقياس مدى تحققها. وتكشف هذه النتيجة عن أهمية الانتقال من مجرد وجود الأطر والمتطلبات التنظيمية إلى التحقق من مستوى تطبيقها الفعلي داخل المصارف الإسلامية الليبية. كما أن وجود دليل تنظيمي محدد للحوكمة يتيح إمكانية قياس مدى التزام المصارف بمتطلباته بصورة مباشرة ومنهجية.

وعليه، تتمثل المشكلة البحثية في أن مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بالتطبيق الفعلي للمتطلبات الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لا يزال بحاجة إلى قياس وتحقق تطبيقي منهجي، بما يكشف عن مستوى الالتزام بهذه المتطلبات، ويحدد الجوانب التي يتحقق فيها التطبيق والجوانب التي قد تحتاج إلى مزيد من التطوير أو المعالجة. ثم تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال قياس مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتطبيق المتطلبات الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، بما يجد دليلاً تطبيقياً يمكن الاستناد إليه في تقييم واقع الحوكمة في هذه المصارف.

الدراسة على واقع الحوكمة الشرعية في ضوء الأنظمة المحلية الصادرة في مملكة البحرين والمعايير الدولية الصادرة عن المنظمات الداعمة للصناعة المالية الإسلامية.

يتضح من استعراض الدراسات السابقة أن موضوع حوكمة المصارف الإسلامية حظي باهتمام بحثي متزايد، وتوزعت الدراسات بين تناول مبادئ الحوكمة المؤسسية وآليات تطبيقها، ودراسة الحوكمة الشرعية والرقابة الشرعية، فضلاً عن بحث التحديات التنظيمية والتطبيقية التي تواجه المصارف الإسلامية في بيئات مختلفة. وقد أكدت غالبية الدراسات أهمية وجود أطر تنظيمية واضحة، وفاعلية هيئات الرقابة الشرعية، والشفافية والإفصاح، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وتوافر الكفايات المتخصصة، بوصفها عناصر أساسية لتعزيز فاعلية الحوكمة في المصارف الإسلامية.

كما أظهرت الدراسات المتعلقة بالبيئة الليبية اهتماماً متزايداً بالإطار التنظيمي والرقابي للحوكمة، إلا أن هذا الاتجاه البحثي لم يتجه بصورة كافية إلى إجراء قياس تطبيقي لمستوى التزام المصارف الإسلامية الليبية بالمتطلبات التفصيلية الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي عام 2023. وبذلك تبرز فجوة بحثية تتمثل في محدودية الدراسات التي اتخذت هذا الدليل إطاراً مرجعياً لقياس التطبيق الفعلي لمتطلبات حوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا.

وتنبع أهمية هذه الفجوة من حداثة الإطار التنظيمي محل الدراسة، ومن الحاجة إلى الانتقال من تناول الحوكمة من منظور نظري أو وصفي عام إلى تقييم مستوى التطبيق الفعلي لمتطلبات محددة صادرة عن الجهة الرقابية المحلية. وعليه، تسعى الدراسة الحالية إلى قياس مستوى تطبيق متطلبات دليل حوكمة المصارف الإسلامية لعام 2023 في المصارف الإسلامية الليبية خاصة أن تطبيقه حديث ولم يقيم سابقاً، ولم يحدد مدى الالتزام بالمبادئ والضوابط الواردة فيه، ولم يكشف عن جوانب القصور في التطبيق، بما يرسم صورة أكثر تحديداً عن واقع حوكمة المصارف الإسلامية في البيئة الليبية.

ما مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتطبيق مبادئ ومتطلبات الحوكمة الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي؟

يتفرع عن السؤال الرئيس التساؤلات الآتية:

- ما مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتحديد مهام ومسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي؟

- ما مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ ومتطلبات الحوكمة المتعلقة بالعلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وفقاً لدليل حوكمة المصارف الإسلامية؟

- ما مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتحديد مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجان مجلس الإدارة وفقاً لمتطلبات دليل حوكمة المصارف الإسلامية؟

- ما مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ ومتطلبات الحوكمة المتعلقة بمهنة الرقابة الشرعية وفقاً لدليل حوكمة المصارف الإسلامية؟

- ما مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ ومتطلبات الحوكمة المتعلقة بالتدقيق الشرعي الداخلي وفقاً لدليل حوكمة المصارف الإسلامية؟

- ما مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ ومتطلبات الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية وفقاً لمتطلبات دليل حوكمة المصارف الإسلامية؟

4. فرضيات الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية الرئيسة على النحو التالي:

بأنه (لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي)

ولاختبار الفرضية الرئيسة صيغت الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: "لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بتحديد مهام ومسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي"

الفرضية الفرعية الثانية: "لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بالحفاظ على العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي"

الفرضية الفرعية الثالثة: "لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بتحديد مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجان مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي"

الفرضية الفرعية الرابعة: "لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بمهنة الرقابة الشرعية وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي"

الفرضية الفرعية الخامسة: "لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بالتدقيق الشرعي الداخلي وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي"

الفرضية الفرعية السادسة: "لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي"

5. أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس للدراسة في التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وذلك من خلال قياس مستوى الالتزام بأهم المبادئ والمتطلبات الواردة في الدليل.

ينبثق عن الهدف الرئيس للدراسة الأهداف الفرعية الآتية:

- التعرف إلى مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتحديد مهام ومسؤوليات وصلاحيات مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي.

- التعرف إلى مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بالحفاظ على العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار وفقاً لمبادئ ومتطلبات الحوكمة الواردة في الدليل.

- التعرف إلى مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتحديد مهام ومسؤوليات وصلاحيات لجان مجلس الإدارة وفقاً لما ورد في دليل حوكمة المصارف الإسلامية.

- التعرف إلى مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بمهنة الرقابة الشرعية وفقاً للمتطلبات الواردة في دليل حوكمة المصارف الإسلامية.

- التعرف إلى مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بالتدقيق الشرعي الداخلي وفقاً لما ورد في الدليل.

- التعرف إلى مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية وفقاً لمتطلبات دليل حوكمة المصارف الإسلامية.

6. أهمية الدراسة:

- من الناحية العلمية:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها، من أوائل الدراسات في حدود ما اطلع عليه الباحثان، التي تتناول واقع تطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية في البيئة الليبية، من خلال قياس مستوى تطبيق مبادئ وآلياته وأهميته في تعزيز كفاية العمليات المصرفية والرقابية، وترسيخ الشفافية والإفصاح والمساءلة. كما تقدم الدراسة قياساً أولياً يمكن أن يشكل مرجعاً للدراسات المستقبلية المتعلقة بحوكمة المصارف الإسلامية في ليبيا، ويسهم في إثراء الأدبيات العلمية والممارسات المصرفية والرقابية في هذا المجال.

- من الناحية العملية:

تمثل الأهمية العملية للدراسة في التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لسنة 2023، بما يساعد على تحديد مستوى الالتزام ومتطلبات الحوكمة المطبقة، والكشف عن جوانب القوة والقصور، والاستفادة من النتائج في دعم إدارات المصارف والجهات الرقابية في تطوير ممارسات الحوكمة وتعزيز كفاية الأداء المصرفي.

7. منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة أهدافها وتساؤلاتها وفرضياتها، وذلك من خلال جمع البيانات ذات الصلة

وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى نتائج واستنتاجات علمية تسهم في توضيح أبعاد موضوع الدراسة. وقد وُظف هذا المنهج في إعداد الإطار النظري وصياغة الفرضيات، إلى جانب جمع البيانات الميدانية من العاملين بالمصارف الإسلامية في ليبيا، بهدف قياس مدى الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وتحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية الملائمة.

8. حدود الدراسة:

تمثلت الحدود الموضوعية للدراسة في التعرف إلى مدى الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، وذلك من خلال دراسة واقع تطبيق الدليل في المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، في حين اقتصر الحدود المكانية للدراسة على مجموعة من المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، وهي: مصرف التمويل الإسلامي، والمصرف الليبي الإسلامي، ومصرف اليقين، ومصرف الأندلس، ومصرف الضمان الإسلامي، ومصرف السراج الإسلامي، أما الحدود الزمنية للدراسة فقد تمثلت في الفترة الممتدة من سنة 2025 إلى سنة 2026، بوصفها الفترة التي خلالها تُنَوَّل واقع الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية في المصارف محل الدراسة.

9. الإطار النظري للدراسة:

1.1 المصارف الإسلامية:

برزت المصارف الإسلامية ظاهرة جديدة في الاقتصاد خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، حيث مثلت ردة فعل حضارية وحاجة اقتصادية للأمة الإسلامية، وذلك عندما أدرك المسلمون قصور النظام المصرفي الغربي عن ملاءمة معتقداتهم الدينية إضافة إلى وعيهم لأهمية استغلال ثرواتهم من خلال مؤسسات مالية تنطلق من عقيدتهم وثقافتهم، بدلاً من الاعتماد على المصارف والمؤسسات المالية الغربية (العجلوني، 2009). يتركز مفهوم المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية إسلامية تهدف إلى تقديم خدمات مصرفية ومالية مميزة، حيث تعمل على تمويل واستثمار في مجالات متنوعة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية وأحكامها، بهدف الإسهام في غرس القيم والأخلاق الإسلامية في مجال المعاملات والمساعدة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تشغيل الأموال بقصد الإسهام في تحقيق حياة كريمة ومزدهرة للأمة الإسلامية (أبو خطوة، أبوخزام، 2023). فالمصرف الإسلامي لا يقر التعامل بالفائدة، ولكن في ذات الوقت يحتاج إلى استرداد كل نفقاته وكذلك تحقيق بعض الربح، ولذا فقد يعمل

وجودها وآليات عملها من مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تهدف إلى تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد وصالح المجتمع. وفيما يلي استعراض لأهم الوظائف الأساسية التي تضطلع بها المصارف الإسلامية (النجار، 2020):

- 1- وظيفة قبول الودائع: تعمل المصارف الإسلامية على استقطاب المدخرات من خلال عدة قنوات تراعي رغبات المدعين وطبيعة حاجتهم للسيولة، وتشمل: الودائع الجارية، الودائع الاستثمارية.
- 2- وظيفة تمويل الاستثمار: هذه الوظيفة هي الجوهر العملي للمصارف الإسلامية، وتعتمد على مجموعة من الصيغ التمويلية المتنوعة: المضاربة، المراجعة، المشاركة، الإجارة، والاستصناع والسلم.
- 3- وظيفة تقديم الخدمات الاجتماعية: تنفرد المصارف الإسلامية بمسؤولية اجتماعية تنبع من القيم الإسلامية، ومن أهمها: صناديق الزكاة، القرض الحسن، التنمية البشرية.
- 4- وظيفة تقديم الخدمات المصرفية: يقدم المصرف الإسلامي خدمات فنية متميزة تخدم قطاع الأعمال والأفراد، منها: إصدار خطابات الضمان والاعتمادات المستندية، إدارة المحافظ الاستثمارية وتقديم الاستشارات المالية، القيام بعمليات التحصيل والدفع نيابة عن العملاء.

2.9 القوانين المنظمة للصيرفة الإسلامية في ليبيا:

تمثل تجربة الصيرفة الإسلامية في ليبيا تحولاً حديثاً من النظام المصرفي التقليدي إلى نظام مصرفي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد بدأت المصارف الليبية منذ عام 2008م في تقديم بعض الصيغ التمويلية الإسلامية، الأمر الذي استدعى وضع إطار قانوني وتنظيمي يضمن سلامة المعاملات ويحفظ حقوق الأطراف ويحقق الالتزام بالضوابط الشرعية. وفيما يلي يُستعرض التسلسل الزمني لتطور الصيرفة الإسلامية في ليبيا، بدءاً من المنشورات الأولى لمصرف ليبيا المركزي، وصولاً إلى إصدار التشريعات المنظمة للصيرفة الإسلامية ومنع المعاملات الربوية وتنظيم أدوات الاستثمار الإسلامي، ومنها الصكوك (مليطان وآخرون، 2024):

1.2.9 مرحلة التأسيس:

بدأت المصارف الليبية تقديم الخدمات المصرفية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية عام 2008م، واقتصرت معاملاتها في بدايتها بصورة أساسية على صيغة المراجعة للآمر بالشراء، لما توفره من ضمان نسبي

على تحقيق ذلك ويسعى أيضاً نحو التنمية عن طرق التوجه نحو الاستثمار المباشر، حيث يوظف المصرف نفسه الأموال في مشروعات تجارية وزراعية أو صناعية تدر عائدًا. فالمصارف الإسلامية ليست مجرد مؤسسات مالية وسيطة ولكنها أكبر من ذلك فهي مؤسسات اقتصادية واستثمارية وتجارية وخدمية تتميز بالجدوى والكفاية. وهي تجسيد للنظام الاقتصادي الإسلامي (طشوش، 2015).

1.1.9 أهداف المصارف الإسلامية:

تُعد المصارف الإسلامية نقطة تحول جوهرية في النظام المالي العالمي، حيث إنها تهدف بشكل أساسي إلى الموازنة بين تحقيق الربح الاقتصادي وبين الالتزام بالضوابط الشرعية، مما يخلق بيئة مالية آمنة تلبي احتياجات المجتمع وتدفع عجلة التنمية إلى الأمام، وفيما يلي استعراض لأبرز الأهداف التي تسعى المصارف الإسلامية لتحقيقها (المسعودي، 2024):

- 1- تقديم البديل الإسلامي للمعاملات المصرفية التقليدية لرفع الحرج عن المسلمين.
- 2- الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والعمليات المختلفة التي تقوم بها، وإتباع قاعدة الحلال والحرام في ذلك.
- 3- توفير الأموال اللازمة لأصحاب الأعمال بالطرق الشرعية لدعم المشروعات الاقتصادية والاجتماعية النافعة.
- 4- تشجيع الاستثمار ومحاربة الإكتناز من خلال خلق فرص وصيغ كثيرة للاستثمار تناسب مع الأفراد والشركات.
- 5- تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية وأصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض.
- 6- تعزيز القيم الأخلاقية والعقائدية في المعاملات وتبنيها لدى العاملين والمتعاملين معها.
- 7- مساعدة المتعاملين في أداء فريضة الزكاة على أموالهم، ولعب دور مهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2.1.9 وظائف المصارف الإسلامية:

تنفرد المصارف الإسلامية بحماية تشغيلية تميزها عن المصارف التقليدية، حيث لا تقتصر وظائفها على الجوانب المالية فحسب، بل تمتد لتشمل أبعاداً أخلاقية واجتماعية وتنموية، وتستمد هذه المصارف شرعية

3.9 الحوكمة في المصارف الإسلامية:

نظرًا لأن القطاع المصرفي يتميز بمجموعة من العناصر والعلاقات المتداخلة لا توجد في القطاعات الأخرى جعل من تطبيقات الحوكمة فيها أكثر أهمية من غيرها، لتزداد هذه الأهمية وهذا التعقيد في المصارف الإسلامية لما تتميز به من عمليات مصرفية معقدة تختلف عن العمليات المصرفية التقليدية. فالمصارف الإسلامية تجمع بين نوعين من الحوكمة، إضافة إلى المعايير الدولية المعمول بها هناك أيضًا معايير أخرى شرعية تعدّ الحجر الأساس في بناء الصيرفة الإسلامية، وعلى هذا فإن المساهمين والمستثمرين والأطراف ذوي العلاقة يبحثون قبل التوجه للتعامل مع أي مؤسسة إلى التوجه نحو المؤسسات التي تتميز بوجود هياكل سليمة لحوكمة المؤسسات داخلها، التي تضمن مستوى معين من الإفصاح للمعلومات المحاسبية التي تنشرها تلك المؤسسات، وأن تكون المعلومات الصادرة عنها تتمتع بجودة عالية (غوال، بلهادف، 2020).

1.3.9 الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية:

تعدّ الحوكمة الشرعية امتدادا لحوكمة الشركات التقليدية، ولكنها تتميز بدرجة أعلى من الخصوصية في الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية والعمل الحلال والابتعاد عن التعامل الربوي. إن وجود هيئة الرقابة الشرعية التي تعمل على التأكد من مطابقة عمليات المصرف الإسلامي مع مبادئ الشريعة الإسلامية تأتي للحفاظ على الأموال ومصالح جميع الأطراف أحد الضرورات الشرعية لتحقيق أفضل النتائج المرجوة تجاه المتعاملين مع المصارف وللحفاظ أيضا على مصالح وحقوق المستثمرين والمساهمين (الرشيدي وآخرون، 2020). حيث عرف كلٌّ من لوصيف وفرخي (2024: 17) "الحوكمة في المصارف الإسلامية بأنها" الضمانات والسياسات والإجراءات والقواعد الشرعية والقانونية التي تهدف من خلال المساءلة والرقابة والشفافية إلى رفع كفاية العمل في المصرف، وتتميز الربح الحلال، والحفاظة على حقوق الأطراف كافة ومصالحهم بعدل ونزاهة".

تتمثل أهداف الحوكمة الشرعية في ضمان التزام الإدارة التام بأحكام الشريعة في كلّ المعاملات، مع تعزيز استقلالية الرقابة الشرعية لضمان حياديتها في إبداء الرأي. كما تسعى إلى تحقيق العدالة والشفافية بين جميع الأطراف المعنية من مساهمين وعملاء وموظفين، وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات لتفعيل آليات المساءلة، وذلك ضمن إطار

لرأس المال والعائد. ومع ظهور هذه الخدمات لأول مرة في القطاع المصرفي الليبي، برزت الحاجة إلى تنظيمها والإشراف عليها من قبل مصرف ليبيا المركزي، الذي أصدر عددًا من المنشورات المنظمة للصيرفة الإسلامية، كان من أبرزها المنشور رقم (9) لسنة 2009م، الذي أجاز للمصارف التجارية البدء في تطوير منتجات مصرفية إسلامية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديمها.

2.2.9 مرحلة الهيكلة القانونية الشاملة:

- صدر القانون رقم (46) لسنة 2012م المعدّل لقانون المصارف رقم (1) لسنة 2005م، متضمنًا فصلًا خاصًا بالصيرفة الإسلامية اشتمل على تسع مواد قانونية، تناولت في بدايتها تحديد المصطلحات ذات الصلة، ومن أبرزها: المصرف الإسلامي، والصيرفة الإسلامية، والهيئة المركزية للرقابة الشرعية، وهيئة الرقابة الشرعية، وإدارة المراجعة والتدقيق الشرعي، إلى جانب فروع الصيرفة الإسلامية ونوافذها.

- كما صدر القانون رقم (1) لسنة 2013م بشأن منع المعاملات الربوية، ونصت مادته الأولى صراحة على حظر التعامل بالفائدة الدائنة والمدينة في مختلف المعاملات المدنية والتجارية بين الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين، مع عدّ ما يترتب عليها من فوائد ربوية، سواء أكانت ظاهرة أم مستترة، باطلاً بطلاناً مطلقاً.

3.2.9 مرحلة التوسع في الأدوات المالية:

ومن أبرز التشريعات المنظمة للصيرفة الإسلامية في ليبيا القانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن الصكوك، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار المجلس الرئاسي رقم (570) لسنة 2017م. وقد أكد القانون ضرورة توافق جميع أنواع الصكوك مع أحكام الشريعة الإسلامية، مع تحديد الأحكام المنظمة لكل نوع في اللائحة التنفيذية، واشترط اعتماد نشرة الاكتتاب من هيئة الرقابة الشرعية المختصة، بما في ذلك تحديد مدى قابلية الصكوك للتداول. كما منح القانون الهيئة الشرعية صلاحية إصدار قرارات شرعية ملزمة لهيئة سوق المال والجهات والمؤسسات المالية الخاضعة لإشرافها، فضلاً عن مراجعة قرارات هيئات الرقابة الشرعية لدى الجهات المصدرة. وأكد القانون ضرورة توافق الصكوك والعقود المرتبطة بإصدارها مع أحكام الشريعة الإسلامية، واعتمادها من الهيئات الشرعية المنصوص عليها فيه، بما يعكس حرص المشرع على ضمان الالتزام بالضوابط الشرعية في عمليات إصدار الصكوك.

مؤسسي وتشريعي متكامل يستند إلى سيادة القانون لضمان التطبيق الفعلي لهذه المعايير في الواقع المصرفي (محمد والحسين، 2021).

وتكمن أهمية الحوكمة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية في تحقيق الآتي (بوهراوة وبوكروشة، 2015):

- ضمان الالتزام الصارم بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، إضافة إلى الأحكام التفصيلية المتعلقة بمعاملات المؤسسات المالية الإسلامية.
- تعزيز الاستقرار المالي، وكسب ثقة أصحاب المصالح، وإعطاء مصداقية للمؤسسة المالية الإسلامية.
- التزام بالأساسيات العامة للحوكمة، وانضباط الواجبات الائتمانية في المعاملات المصرفية الإسلامية.

2.3.9 المعايير التي وضعتها المؤسسات الإسلامية الدولية للحوكمة:

يُعدّ مجلس الخدمات المالية الإسلامية وهيئة المحاسبة والمراجعة الإسلامية من أبرز المؤسسات التي حققت نوعاً من السبق في إصدار معايير ومبادئ للحوكمة، حيث تبنى هذا المجلس مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة مجلس التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ووثيقة لجنة بازل حول تعزيز الحوكمة في المنظمات المصرفية وبنى عليهما مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب أن تلتزم بها إدارة المؤسسة المالية الإسلامية تجاه أصحاب المصالح (الوايل، 2015).

أولاً: المبادئ والمعايير الصادرة عن مجلس الخدمات المالية الإسلامية:
تبنى مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) مبادئ الحوكمة الصادرة عن كل من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ووثيقة لجنة بازل المتعلقة بتعزيز الحوكمة في المؤسسات المصرفية. بناءً على ذلك، حدد المجلس مجموعة من المبادئ الإرشادية التي يجب على إدارة المؤسسات المالية الإسلامية الالتزام بها تجاه أصحاب المصالح، وفي ديسمبر 2006م أصدر المجلس معياراً خاصاً بحوكمة المؤسسات المالية الإسلامية تحت عنوان "المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية"، وقد أُلزم هذا المعيار المؤسسات المالية الإسلامية إما أن تؤكد التزامها بنصوص هذه المبادئ الإرشادية أو تعطي شرحاً واضحاً لأصحاب المصالح عن أسباب عدم التزام بهذه المبادئ (سديرة وعياش، 2022).

ثانياً: المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) هي منظمة دولية مستقلة تأسست عام 1991م، تهدف الهيئة إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ونشر ذلك الفكر وتطبيقاته عن طريق التدريب، وعقد الندوات، وإصدار النشرات الدورية، وإعداد الأبحاث... إلخ وغير ذلك من الوسائل، وإعداد معايير المحاسبة وإصدارها وتفسيرها ومراجعتها وتعديلها والمراجعة لتلك المؤسسات، بما يتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية التي هي التنظيم الشامل لجميع مناحي الحياة، وبما يلائم البيئة التي تنشأ فيها تلك المؤسسات، ويُنمي ثقة مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات التي تصدر عنها، وتشجعهم على الاستثمار والإيداع لديها والاستفادة من خدماتها. كما أصدرت الهيئة (94) معياراً حتى نهاية أبريل 2016م منها (54) معياراً شرعياً و(26) معياراً محاسبياً و(5) معايير للمراجعة وميثاقين للأخلاقيات و(7) معايير للحوكمة ودليلاً إرشادياً (قطوي، 2016).

4.9 الحوكمة في النظام المصرفي الليبي:

تُعد ليبيا من الدول النامية التي تسعى إلى تطوير مؤسساتها وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما يستدعي الاهتمام بمبادئ الحوكمة وتفعيلها، لا سيما في القطاع المصرفي لما له من دور أساسي في دعم الاقتصاد الوطني (جبريل، 2018). ويضطلع مصرف ليبيا المركزي، بوصفه الجهة المسؤولة عن الإشراف والرقابة على القطاع المصرفي، بدور مهم في ترسيخ ممارسات الحوكمة وتشجيع تطبيقها، ويتضح ذلك من خلال إصداره عدداً من الأدلة والتعليمات ذات الصلة، ومن أبرزها:

1.4.9 قانون رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف، المعدّل بالقانون رقم 46 لسنة 2012م:

يتضح من أحكام القانون منح مصرف ليبيا المركزي صلاحيات الإشراف والرقابة على المصارف، كما تضمنت مواده عدداً من مبادئ ومعايير حوكمة الشركات الدولية بما يتلاءم مع البيئة المحلية. وقد أكد محافظ مصرف ليبيا المركزي أن القانون رقم (1) بشأن المصارف يستند إلى معايير الرقابة المصرفية الفعالة الصادرة عن لجنة بازل، ومعايير الصناعة المصرفية الدولية، ومبادئ المحاسبة والمراجعة الدولية، إلى جانب مبادئ الإفصاح والشفافية وممارسات حوكمة الشركات الدولية

أولاً: مجلس الإدارة

يتولى مجلس الإدارة وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة للمصرف، واعتماد الهيكل التنظيمي والميزانية، وتعيين الإدارة التنفيذية، والإشراف على إدارة المخاطر والرقابة الداخلية والتقارير المالية، بما يضمن الالتزام بالضوابط الشرعية والمصرفية. كما يشترط في تشكيله الكفاية والتنوع في الخبرات والاستقلالية.

ثانياً: لجان مجلس الإدارة

يشكل مجلس الإدارة لجاناً متخصصة لمساعدته في أداء مهامه، من أبرزها لجنة المراجعة، ولجنة الحوكمة، واللجنة التنفيذية، ولجنة إدارة المخاطر، ولجنة الترشيحات والمكافآت. وتختص هذه اللجان بالرقابة على التقارير والمراجعة، ومتابعة الحوكمة، وإدارة المخاطر، ودعم القرارات التنفيذية، ووضع سياسات الترشيح والمكافآت.

ثالثاً: لجان الإدارة التنفيذية العليا

تشمل لجنة التمويل والاستثمار، التي تتولى دراسة طلبات التمويل والاستثمارات والتأكد من جودها والتزامها بالضوابط الشرعية، ولجنة الأصول والخصوم، التي تختص بإدارة السيولة ومتابعة فجوات الاستحقاق وتحقيق التوازن بين الربحية والمخاطر.

رابعاً: العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار

يضمن المصرف المساواة بين المساهمين وتمكينهم من ممارسة حقوقهم والمشاركة في اجتماعات الجمعية العمومية، مع جلب المعلومات اللازمة لهم. كما يلتزم بحماية حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، والإفصاح عن سياسات الاستثمار وتوزيع الأرباح والمخاطر المرتبطة باستثماراتهم.

خامساً: هيئة الرقابة الشرعية

تتولى هيئة الرقابة الشرعية، بوصفها جهة مستقلة، مراجعة واعتماد العقود والمنتجات والعمليات للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومتابعة تنفيذ قراراتها، وإصدار تقرير سنوي حول مدى التزام المصرف بالضوابط الشرعية.

سادساً: التدقيق الشرعي الداخلي

يختص التدقيق الشرعي الداخلي بالمراجعة المستمرة للعمليات والعقود والخدمات المصرفية للتحقق من توافقها مع قرارات هيئة الرقابة الشرعية، والكشف عن المخالفات الشرعية ومعالجتها، ورفع التقارير والتوصيات اللازمة للجهات المختصة.

(الجهاني، 2012). وقد صدر القانون رقم (1) لسنة 2005م بتاريخ 2012/1/12م، ثم عُدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012م بتاريخ 2012/5/16م، ودخل التعديل حيز التنفيذ ابتداءً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية في 2012/7/5م.

2.4.9 دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا**المركزي:**

أصبحت الحوكمة من المعايير الأساسية التي تحظى باهتمام الهيئات والسلطات الرقابية الدولية، وفي مقدمتها لجنة بازل للرقابة المصرفية، الأمر الذي دفع مصرف ليبيا المركزي إلى التأكيد على التزام المصارف العاملة في ليبيا بأحكام دليل الحوكمة، الذي يتضمن الحد الأدنى من المبادئ والمعايير والتعليمات الواجب تطبيقها في المؤسسات المصرفية والمالية، ويُعد مكملاً للتشريعات والتعليمات الرقابية الصادرة عن المصرف والمتعلقة بالحوكمة المصرفية (مصرف ليبيا المركزي، دليل الحوكمة للقطاع المصرفي، 2010). وخضع دليل الحوكمة للقطاع المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لمراجعة وتحديث عام 2024، مع مراعاة خصوصية الصيرفة الإسلامية، وحوكمة تكنولوجيا المعلومات والاستدامة. وتعكس التحديثات، ولا سيما في مجالي التدقيق الشرعي وحوكمة تكنولوجيا المعلومات، توجهاً نحو تعزيز الرقابة والاستقلالية ومواكبة التحول الرقمي، بما يساهم في معالجة أوجه القصور وتطوير ممارسات الحوكمة في القطاع المصرفي (مصرف ليبيا المركزي، دليل الحوكمة للقطاع المصرفي، 2024).

3.4.9 دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا**المركزي:**

تهدف الوثيقة إلى توضيح مفهوم الحوكمة وأهميتها في أعمال المصارف الإسلامية، ودورها في تحقيق الكفاية، من خلال تنظيم وتوزيع الحقوق والمسؤوليات بين مختلف الأطراف، ووضع قواعد واضحة لصنع القرار والرقابة والمساءلة. كما يستند نظام الحوكمة الفعال إلى تحقيق التوازن بين الفحص والضبط والرقابة، وتعزيز آليات التقييم والمساءلة بما يضمن سلامة الأداء المؤسسي (مصرف ليبيا المركزي، دليل حوكمة المصارف الإسلامية، 2023). وأن التجارب العملية والدراسات العلمية أفرزت مجموعة من أفضل الممارسات التي يسعى دليل حوكمة المصارف الإسلامية إلى تقديمها إطاراً توجيهياً للمصارف العاملة في ليبيا. ويتكون الدليل من تسعة فصول، تناولت أبرز جوانب الحوكمة (2023):

سابعاً: التدقيق الشرعي الخارجي

يتمثل في مراجعة مستقلة تقوم بها جهة خارجية للتحقق من مدى التزام المصرف بقرارات هيئة الرقابة الشرعية والمعايير والضوابط الشرعية ذات الصلة، وتقديم رأي مهني مستقل بشأن مستوى الالتزام الشرعي.

ثامناً: بيئة الضبط والرقابة

تتضمن مراجعة واعتماد الأنظمة والعقود والمنتجات المالية الإسلامية والتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة، ومتابعة أعمال هيئات الرقابة الشرعية، والمساهمة في تطوير صيغ التمويل والاستثمار الإسلامي، وإبداء الرأي الشرعي فيما يحال إليها من الجهات المختصة.

تاسعاً: الإفصاح والشفافية

يلتزم المصرف بالإفصاح وفق القوانين واللوائح وتعليمات مصرف ليبيا المركزي والمعايير ذات الصلة، مع توفير المعلومات المتعلقة بحسابات الاستثمار والبيانات المالية والرقابة الشرعية للمساهمين وأصحاب المصالح والجهات الرقابية والأسواق المالية.

10. الدراسة الميدانية:

يهدف هذا الجزء الى تحليل نتائج الدراسة الميدانية التي أجريت بهدف التعرف على مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي. ويعتمد هذا الجزء على البيانات التي جُمعت من خلال أداة الاستبانة الموجهة إلى العاملين في إدارات المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية. كما يتضمن وصفاً لأداة الدراسة وعينة البحث، وبيان الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ثم عرض النتائج والتوصيات.

1.10 مجتمع وعينة الدراسة

تكوّن مجتمع الدراسة من الموظفين التابعين لإدارات المحاسبة والمراجعة في المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، والبالغ عددها (6) مصارف. وبلغ إجمالي أفراد مجتمع الدراسة (120) مفردة، من مديري الإدارات، ورؤساء الأقسام، والمحاسبين، والمراجعين الداخليين. ولتحديد حجم عينة الدراسة، اعتمدت جداول Krejcie, Morgan, 1970، حيث حدّد حجم العينة المناسب لمجتمع الدراسة البالغ (120) مفردة بـ (90) مفردة. وقد اختير أفراد العينة باستخدام أسلوب العينة العشوائية الطبقية النسبية، بما يضمن تمثيل الفئات الوظيفية المختلفة في مجتمع الدراسة بصورة تتناسب مع حجم كل فئة.

اعتمدت الدراسة على مديري الإدارات ورؤساء الأقسام والمحاسبين والمراجعين الداخليين، لارتباط وظائفهم بالعمليات الإدارية والمالية والرقابية داخل المصرف، وما يتيح لهم من اطلاع مباشر أو غير مباشر على ممارسات حوكمة المصارف الإسلامية. وقد روعي في اختيار هذه الفئات تنوع أدوارها الوظيفية وصلتها بمحاور الحوكمة محل الدراسة، دون افتراض امتلاكها المستوى نفسه من المعرفة أو التخصص في جميع المحاور. كما روعي عند إعداد أداة الدراسة أن تكون فقراتها واضحة ومحددة، وتركز على الممارسات والإجراءات التي يمكن للمبحوثين إدراكها في ضوء خبراتهم العملية ومواقعهم الوظيفية، بما يساهم في الحصول على تصورات متنوعة وأكثر شمولاً عن واقع ممارسات الحوكمة داخل المصرف.

جدول رقم: (1) الاستبانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل

النسبة التمثيل	الصالحة للتحليل	المستردة	الموزعة	المجتمع
90.0	18	19	20	مصرف التمويل الإسلامي
90.0	18	19	20	مصرف الليبي الإسلامي
93.3	14	15	15	مصرف اليقين
86.7	14	14	15	مصرف الأندلس
100.0	10	10	10	مصرف الضمان الإسلامي
90.0	9	10	10	مصرف السراج الإسلامي
93.3	84	87	90	الإجمالي

ويتضح من الجدول رقم (1) وُزعت (90) استبانة على أفراد العينة المستهدفة، حيث استُردّت (87) استبانة، بنسبة استجابة بلغت نحو (96.7%) من إجمالي الاستبانات الموزعة. وبعد فحص الاستبانات المستردة والتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي، بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل (84) استبانة، بما نسبته نحو (93.3%) من إجمالي الاستبانات الموزعة، وهي نسبة استجابة مرتفعة تعكس مستوى جيداً من التعاون والاستجابة من أفراد عينة الدراسة. وفيما يلي استعراض لتوزيع استمارات الاستبانة على المصارف الإسلامية محل الدراسة، وفقاً للعينة العشوائية الطبقية النسبية.

2.10 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات، استخدم برنامج (SPSS) ووظفت مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة لطبيعة البيانات وأهداف الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

- معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha): للتحقق من ثبات أداة الدراسة ومدى اتساق فقراتها داخليًا.

- الصدق الذاتي: للتحقق من قدرة أداة الدراسة على قياس ما صُممت لقياسه.

- اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk): للتحقق من اعتدالية توزيع البيانات وتحديد نوع الاختبارات الإحصائية الملائمة لتحليلها.

- التكرارات والنسب المئوية: لوصف البيانات الديموغرافية وخصائص أفراد عينة الدراسة.

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية: لقياس اتجاهات واستجابات أفراد العينة تجاه فقرات ومجاور الدراسة.

- اختبار ويلكوكسون للترتيب الموقعة لعينة واحدة (One-Sample Wilcoxon Signed Rank Test): لاختبار فرضيات الدراسة، بوصفه من الاختبارات اللامعلمية الملائمة لطبيعة البيانات ونتائج اختبار اعتدالية التوزيع.

3.10 أداة الدراسة:

للحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، اعتمدت الدراسة على الاستبانة بوصفها الأداة الرئيسة لجمع البيانات، وذلك بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة. وقد صُممت الاستبانة بما يتلاءم مع متغيرات الدراسة، وقُسمت إلى قسمين رئيسيين: تناول القسم الأول الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، والمتمثلة في العمر، والمؤهل العلمي، والتخصص، وعدد سنوات الخبرة، والوصف الوظيفي. بينما حُصص القسم الثاني لقياس متغيرات الدراسة، وتضمن ستة محاور فرعية تمثل الالتزام بدليل حوكمة المصارف الإسلامية:

لمحور الأول: مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة، وتكون من (6) فقرات.

المحور الثاني: العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وتكون من (6) فقرات.

المحور الثالث: صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة، وتكون من (6) فقرات.

المحور الرابع: صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية، وتكون من (6) فقرات.

المحور الخامس: التدقيق الشرعي الداخلي، وتكون من (6) فقرات.

المحور السادس: الإفصاح والشفافية، وتكون من (6) فقرات.

وبذلك، بلغ إجمالي فقرات القسم الثاني من الاستبانة (36) فقرة موزعة بالتساوي على المحاور الستة.

1- ثبات أداة الدراسة:

للتحقق من ثبات أداة الدراسة، حسبت معاملات الثبات لمتغيرات الدراسة، كما هو موضح في الجدول (2)

جدول رقم (2): يبين قيم معامل الثبات لأداة الدراسة

متغيرات الدراسة	العبارات	معامل الثبات
صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة	6	0.845
العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار	6	0.857
صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة	6	0.860
صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية	6	0.883
التدقيق الشرعي الداخلي	6	0.898
الإفصاح والشفافية	6	0.849
صحيفة الاستبانة ككل	36	0.952

وقد بلغ معامل الثبات لمتغير صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة (0.845)، وللعلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار (0.857)، ولصلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة (0.860)، ولصلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية (0.883)، وللتدقيق الشرعي الداخلي (0.898)، وللإفصاح والشفافية (0.849)، في حين بلغ معامل الثبات الكلي لأداة الدراسة (0.952). وتشير هذه القيم إلى تمتع أداة الدراسة بدرجة مرتفعة ومقبولة من الثبات، بما يؤكد اتساق فقرات الاستبيان وقدرتها على قياس متغيرات الدراسة بصورة موثوقة.

2- صدق أداة الدراسة:

تم التُّحَقِّق من صدق أداة الدراسة من خلال نوعين من الصدق، هما الصدق الظاهري (صدق المحكمين) والصدق الإحصائي. وللتحقق من الصدق الظاهري، عُرضت أداة الدراسة على مجموعة من المختصين من أعضاء هيئة التدريس في مجالات المحاسبة والإحصاء، وذلك بهدف التأكد من سلامة صياغة الفقرات ومدى ملاءمتها لموضوع الدراسة. وقد أُجريت التعديلات التي أوصى بها المحكمون، التي لم تتضمن تعديلات جوهرية، واقتصرت في معظمها على بعض التعديلات اللغوية لفقرات الأداة.

جدول رقم (3): يبين قيم معامل الصدق لأداة الدراسة

معامل الصدق	العبارات	متغيرات الدراسة
0.919	6	صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة
0.926	6	العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار
0.927	6	صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة
0.940	6	صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية
0.948	6	التدقيق الشرعي الداخلي
0.921	6	الإفصاح والشفافية
0.976	36	الأداء كله

كما تُحَقِّق من الصدق الإحصائي باستخدام أسلوب الصدق الذاتي، وذلك من خلال احتساب معاملات الصدق لمتغيرات الدراسة، كما هو موضح في الجدول (3). وقد تراوحت معاملات الصدق بين (0.919) و(0.948)، حيث بلغ معامل الصدق لمتغير صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة (0.919)، وللعلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار (0.926)، ولصلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة (0.927)، ولصلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية (0.940)، وللتدقيق الشرعي الداخلي (0.948)، ولالإفصاح والشفافية (0.921). كما بلغ معامل الصدق الكلي لأداة الدراسة (0.976)، وهي قيم مرتفعة تؤكد تمتع أداة الدراسة بدرجة مناسبة من الصدق، وقدرتها على قياس الظاهرة التي صُممت لقياسها.

4.10 اختبار اعتدالية البيانات:

يُستخدم اختبار اعتدالية البيانات للتحقق من مدى توافق بيانات الدراسة مع التوزيع الطبيعي، بما يساعد في تحديد الاختبارات الإحصائية الملائمة للتحليل. ففي حال تحقق الاعتدال، تُستخدم الاختبارات المعلمية، بينما تُستخدم الاختبارات اللامعلمية عند عدم تحققه. ونظرًا إلى أن حجم عينة الدراسة أقل من (100) مفردة، طُبِّق اختبار شابيرو-ويلك (Shapiro-Wilk) للتحقق من اعتدالية البيانات، وتُعرض نتائج الاختبار في الجدول (4).

جدول رقم (4): نتائج اختبار Shapiro-Wilk لقياس التوزيع الطبيعي

للبيانات

شابيرو-ويلك			متغيرات الدراسة
الدلالة الإحصائية	درجة الحرية	إحصائي الاختبار	
0.001	84	0.943	مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة
0.002		0.949	العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار
0.005		0.955	صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة
0.015		0.962	صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية
0.000		0.936	التدقيق الشرعي الداخلي
0.009		0.959	الإفصاح والشفافية

أظهرت نتائج اختبار شابيرو-ويلك أن قيم الدلالة الإحصائية لجميع متغيرات الدراسة جاءت أقل من مستوى الدلالة المعتمد ($\alpha = 0.05$)، مما يشير إلى رفض فرضية التوزيع الطبيعي وقبول الفرضية البديلة التي تفترض عدم اعتدالية البيانات. وعليه، فإن بيانات الدراسة لا تتبع التوزيع الطبيعي، مما يستلزم الاعتماد على الاختبارات اللامعلمية (Nonparametric Tests) بوصفها الأنسب لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة.

5.10 الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

تم تحليل البيانات الأولية لأفراد العينة في الدراسة كما وردت في أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك على النحو الآتي:

جدول رقم: (5) توزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
العمر	أقل من 30 سنة	42	50.0%
	من 30 سنة أقل من 40 سنة	28	33.3%
	من 40 سنة أقل من 50 سنة	14	16.7%
	المجموع	84	100.0%

يتبين من خلال البيانات الإحصائية في جدول رقم (5) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير العمر، أن إجمالي أفراد العينة بلغ (84) فردًا. حيث أظهرت النتائج أن فئة "أقل من 30 سنة" قد سجلت النسبة الأعلى بواقع 50.0% وبعدد بلغ 42 فردًا، يليها في المرتبة الثانية فئة "من 30 سنة أقل من 40 سنة" بنسبة 33.3% وبعدد بلغ 28 فردًا، بينما جاءت فئة "من 40 سنة أقل من 50 سنة" في المرتبة الأخيرة بالنسبة الأقل بواقع 16.7% وبعدد بلغ 14 فردًا. ويعكس هذا التوزيع أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من الفئات العمرية الشابة والنشطة، حيث تركز النصف تمامًا في الفئة العمرية التي تقل عن 30 سنة.

جدول رقم (6): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم عالي	8	9.5%
	بكالوريوس	58	69.0%
	ماجستير	18	21.4%
	المجموع	84	100.0%

يتبين من خلال البيانات الإحصائية في جدول رقم (6) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي، أن إجمالي أفراد العينة بلغ (84) فردًا. حيث أظهرت النتائج أن فئة "بكالوريوس" قد سجلت النسبة الأعلى بفارق واضح بواقع 69.0% وبعدد بلغ 58 فردًا، يليها في المرتبة الثانية فئة "ماجستير" بنسبة 21.4% وبعدد بلغ 18 فردًا، بينما جاءت فئة "دبلوم عالي" في المرتبة الأخيرة بالنسبة الأقل بواقع 9.5% وبعدد بلغ 8 أفراد. ويعكس هذا التوزيع أن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة هم من حملة درجة البكالوريوس.

جدول رقم (7): توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
التخصص	المحاسبة	39	46.4%
	التمويل والمصارف	16	19.0%
	إدارة الأعمال	14	16.7%
	الاقتصاد	8	9.5%
	أخرى اذكرها	7	8.3%
	المجموع	84	100.0%

يتبين من خلال البيانات الإحصائية في جدول رقم (7) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص، أن إجمالي أفراد العينة بلغ (84) فردًا. حيث أظهرت النتائج أن تخصص "المحاسبة" قد سجل النسبة الأعلى بفارق واضح بواقع 46.4% وبعدد بلغ 39 فردًا، يليها في المرتبة الثانية تخصص "التمويل والمصارف" بنسبة 19.0% وبعدد بلغ 16 فردًا، ثم تخصص "إدارة الأعمال" في المرتبة الثالثة بنسبة 16.7% وبعدد بلغ 14 فردًا، تلاه تخصص "الاقتصاد" بنسبة 9.5% وبعدد بلغ 8 أفراد، بينما جاءت فئة "أخرى اذكرها" في المرتبة الأخيرة بالنسبة الأقل بواقع 8.3% وبعدد بلغ 7 أفراد. ويعكس هذا التوزيع تركز الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة في تخصص المحاسبة.

جدول رقم (8): توزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	40	47.6%
	من 5 سنوات أقل من 10 سنوات	26	31.0%
	من 10 سنوات أقل من 15 سنة	12	14.3%
	من 15 سنة أقل من 20 سنة	6	7.1%
	المجموع	84	100.0%

يتبين من خلال البيانات الإحصائية في جدول رقم (8) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير عدد سنوات الخبرة، أن إجمالي أفراد العينة بلغ (84) فردًا. حيث أظهرت النتائج أن فئة "أقل من 5 سنوات" قد سجلت النسبة الأعلى بواقع 47.6% وبعدد بلغ 40 فردًا، يليها في المرتبة الثانية فئة "من 5 سنوات أقل من 10 سنوات" بنسبة 31.0% وبعدد بلغ 26 فردًا، ثم فئة "من 10 سنوات أقل من 15 سنة" في المرتبة الثالثة بنسبة 14.3% وبعدد بلغ 12 فردًا، بينما جاءت فئة "من 15 سنة أقل من 20 سنة" في المرتبة الأخيرة بالنسبة الأقل بواقع 7.1% وبعدد بلغ 6 أفراد.

10 تحليل بيانات الدراسة واختبار الفرضيات:

يختص هذا الجانب بالإجابة عن تساؤلات الدراسة وذلك على النحو التالي:

السؤال الرئيسي: ما مدى التزام المصارف الإسلامية الليبية بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي؟
للإجابة عن هذا السؤال حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لمحاوِر الالتزام بتطبيق دليل الحوكمة الإسلامية، وذلك على النحو التالي:

7.1% وبعدد بلغ 6 أفراد. ويعكس هذا التوزيع أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الخبرة القصيرة نسبياً (أقل من 5 سنوات).

جدول رقم (9): توزيع عينة الدراسة حسب متغير الوصف الوظيفي

المتغير	الفئة	العدد	النسبة
الوصف الوظيفي	مدير إدارة	8	9.5%
	رئيس قسم	28	33.3%
	محاسب	36	42.9%
	مراجع داخلي	12	14.3%
	المجموع	84	100.0%

يتبين من خلال البيانات الإحصائية في جدول رقم (9) الخاص بتوزيع عينة الدراسة حسب متغير الوصف الوظيفي، أن إجمالي أفراد العينة بلغ (84) فرداً. حيث أظهرت النتائج أن فئة "محاسب" قد سجلت النسبة الأعلى بواقع 42.9% وبعدد بلغ 36 فرداً، يليها في المرتبة الثانية فئة "رئيس قسم" بنسبة 33.3% وبعدد بلغ 28 فرداً، ثم فئة "مراجع داخلي" في المرتبة الثالثة بنسبة 14.3% وبعدد بلغ 12 فرداً، بينما جاءت فئة "مدير إدارة" في المرتبة الأخيرة بالنسبة الأقل بواقع 9.5% وبعدد بلغ 8 أفراد. ويعكس هذا التوزيع أن النسبة الأكبر من أفراد عينة الدراسة يشغلون وظيفة محاسب.

جدول رقم (10): محاور الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة	4.20	0.564	84.0	مرتفع جداً	1
2.	العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار	4.08	0.586	81.7	مرتفع	3
3.	صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة	4.00	0.607	80.0	مرتفع	5
4.	صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية	4.06	0.601	81.3	مرتفع	4
5.	التدقيق الشرعي الداخلي	4.10	0.603	82.1	مرتفع	2
6.	الإفصاح والشفافية	3.83	0.598	76.7	مرتفع جداً	6
	العام لمحاوِر الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية المستوى	4.05	0.468	81.0	مرتفع جداً	-

تشير نتائج الجدول رقم (10) إلى أن مستوى الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي جاء مرتفعاً بصفة عامة، إذ بلغ المتوسط المرجح الكلي (4.05)، وبوزن نسبي قدره (81.0%)، وانحراف معياري بلغ (0.468)، وهو ما يعكس ارتفاع مستوى اتفاق أفراد عينة الدراسة على وجود درجة مرتفعة من الإلزام بتطبيق متطلبات دليل الحوكمة، إلى جانب انخفاض مستوى تشتت استجاباتهم وتقاربها حول المتوسطات الحسابية

وبناءً على الجدول رقم (10)، يتضح أن جميع محاور الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية جاءت بمستويات مرتفعة، باستثناء محور صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة الذي جاء بمستوى مرتفع

جداً. كما أن انخفاض الانحرافات المعيارية لجميع المحاور، التي تراوحت بين (0.564–0.607)، يشير إلى تقارب استجابات أفراد العينة ووجود درجة مرتفعة من التجانس في آرائهم. وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة تشير إلى أن مدى الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي يُعد مرتفعاً من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة.

كما حُسبت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات محاور الدراسة، التي تمثلت في ستة محاور، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (11): محور مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	يحدد النظام الداخلي للمصرف بوضوح صلاحيات وواجبات مجلس الإدارة.	4.21	0.678	84.2	مرتفع جداً	3
2.	يعتمد المجلس استراتيجيات المصرف وموازناته السنوية ويراجعها دورياً.	4.26	0.661	85.2	مرتفع جداً	1
3.	يتحمل المجلس مسؤولية ضمان توافق أنشطة المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية.	4.26	0.793	85.2	مرتفع جداً	2
4.	يتابع المجلس الملاحظات والمخالفات الواردة في تقارير الجهات الرقابية والمدققين.	4.15	0.752	83.1	مرتفع	6
5.	يعتمد المجلس سياسات وحدوداً واضحة للمخاطر ويشرف على الإدارة التنفيذية لضبطها.	4.09	0.816	81.9	مرتفع	5
6.	يعتمد المجلس ميثاق أخلاقيات العمل ويراجع تقارير الامتثال والمخاطر دورياً.	4.21	0.793	84.2	مرتفع جداً	4
	المستوى العام لمحور مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة	4.20	0.564	84.0	مرتفع جداً	-

يوضح الجدول رقم (11) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة تراوحت ما بين (4.09–4.26)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.661–0.816) وقد بلغ المستوى العام لهذا المتغير مستوى (مرتفعاً جداً) بوزن نسبي عام قدره (84.0%) ومستوى مرجح (4.20) وانحراف معياري

(0.564). وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة تتمثل بصورة أساسية في القيادة الاستراتيجية والتخطيط المالي والتأكد من الالتزام الشرعي والرقابي، مما يعكس دور المجلس الحيوي في توجيه عمل المصرف وضمان كفاية إدارته

جدول رقم (12): محور العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب
1.	يضمن المصرف المعاملة المتساوية لجميع المساهمين.	4.22	0.665	84.5	مرتفع جداً	1
2.	يتيح المصرف لأصحاب حسابات الاستثمار المعلومات المتعلقة بحساباتهم ومخاطرها بصورة متساوية	4.13	0.741	82.6	مرتفع	2
3.	يفصح المصرف لأصحاب حسابات الاستثمار عن سياسات وممارسات إدارة استثماراتهم بشكل كامل	4.06	0.750	81.2	مرتفع	4

4.	يحرص المصرف على تعيين مديري استثمار مؤهلين وقادرين على تلبية توقعات أصحاب حسابات الاستثمار.	3.97	0.878	79.5	مرتفع	6
5.	يتبنى المصرف استراتيجية تمويل واستثمار مناسبة للمخاطر والعوائد المتوقعة.	4.02	0.791	80.4	مرتفع	5
6.	يعزز حضور الجهات الرقابية والشرعية للجمعية العمومية ثقة المساهمين في إدارة المصرف.	4.11	0.767	82.3	مرتفع	3
المستوى العام لمحوّر العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار		4.08	0.586	81.7	مرتفع	-

يوضح الجدول رقم (12) أن المتوسطات الحسابية لفقرات بُعد العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار تراوحت ما بين (3.97-4.22)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.665-0.878) وقد بلغ المستوى العام لهذا المتغير مستوى (مرتفعاً) بوزن نسبي عام قدره (81.7%) ومستوى مرجح (4.08) وانحراف معياري (0.586).

وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار تتركز بصورة أساسية على ضمان المساواة، وتوفير المعلومات والشفافية، وتعزيز الثقة من خلال الدور الرقابي والشرعي.

جدول رقم (13): محوّر صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب
1.	يضع مجلس الإدارة لائحة تنفيذية لكل لجنة توضح أهدافها ومهامها وصلاحياتها	4.13	0.673	82.6	مرتفع	1
2.	تتعاون لجنة المراجعة مع المدقق الخارجي، هيئة الرقابة الشرعية، ولجنة الحوكمة لضمان جودة التقارير الشرعية	3.97	0.791	79.5	مرتفع	4
3.	تحدد لجنة الحوكمة إطار الحوكمة والسياسات والإجراءات المعتمدة	4.03	0.768	80.7	مرتفع	2
4.	تساعد اللجنة التنفيذية في دراسة المواضيع المعقدة لتخفيف عبء التحليل عن مجلس الإدارة.	3.89	0.761	77.8	مرتفع	6
5.	تساعد لجنة المخاطر في تقييم قدرة المصرف على تحمل المخاطر ورصدها.	4.01	0.843	80.2	مرتفع	3
6.	تضع لجنة الترشيحات والمكافآت سياسات الرواتب والمكافآت وتراجعها دورياً.	3.96	0.898	79.2	مرتفع	5
العام لمحوّر صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة المستوى		4.00	0.607	80.0	مرتفع	-

يوضح الجدول رقم (13) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محوّر صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة تراوحت ما بين (3.89-4.13)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.673-0.898)، وقد بلغ المستوى العام لهذا المتغير مستوى (مرتفعاً) بوزن نسبي عام قدره (80.0%) ومستوى مرجح (4.00) وانحراف معياري (0.607).

وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة تتمثل بصورة أساسية في التأطير التنظيمي الدقيق للجان، وترسيخ أسس الحوكمة، وإدارة المخاطر، مما يساهم في دعم كفاية عمل مجلس الإدارة.

جدول رقم (14): محور صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب
1.	تتأكد الهيئة من توافق جميع أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية.	4.21	0.678	84.2	مرتفع جدا	1
2.	تصدر الهيئة الفتاوى الشرعية المتعلقة بأنشطة ومعاملات المصرف	4.04	0.743	80.9	مرتفع	4
3.	تضمن الهيئة وجود نظام رقابي داخلي يعزز الالتزام بأحكام الشريعة.	4.08	0.732	81.6	مرتفع	3
4.	تتمتع الهيئة بحق الاطلاع الكامل على سجلات ومعاملات ومعلومات المصرف.	4.13	0.724	82.6	مرتفع	2
5.	تشرف الهيئة على إدارة حساب صندوق الزكاة بالمصرف.	3.97	0.806	79.5	مرتفع	5
6.	تقدم الهيئة التوجيه والتدريب للموظفين بشأن الأحكام الشرعية والتوعية بها.	3.96	0.842	79.2	مرتفع	6
العام لمحور صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية المستوى		4.06	0.601	81.3	مرتفع	-

يوضح الجدول رقم (14) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية تراوحت ما بين (3.96-4.21)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.678-0.842). وقد بلغ المستوى العام لهذا المتغير مستوى (مرتفعاً) بوزن نسبي عام قدره (81.3%) ومستوى مرجح (4.06) وانحراف معياري (0.601). وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن صلاحيات ومسؤوليات هيئة

الرقابة الشرعية تتركز بصورة أساسية على التأكد من توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، والاطلاع على السجلات، وضمان وجود نظام رقابي داخلي سليم لتحقيق الالتزام الشرعي.

جدول رقم (15): محور التدقيق الشرعي الداخلي

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الرتبة
1.	يساعد نظام الرقابة الشرعية الداخلية الإدارة في ضمان سلامة تطبيق أحكام الشريعة	4.17	0.679	83.5	مرتفع	1
2.	يحيل المدقق الشرعي الداخلي الملاحظات التي تتطلب رأياً شرعياً إلى هيئة الرقابة الشرعية	4.07	0.690	81.4	مرتفع	5
3.	تتبع إدارة التدقيق الشرعي فنياً (لجنة التدقيق والمراجعة) المنبثقة عن مجلس الإدارة	4.15	0.649	83.1	مرتفع	2
4.	يتيح المصرف للمدققين الداخليين الاطلاع على جميع المستندات المتعلقة بالتدقيق الشرعي	4.13	0.803	82.6	مرتفع	4
5.	يشمل التدقيق الشرعي الداخلي جميع أنشطة وعمليات المصرف لضمان الالتزام بقرارات الهيئة الشرعية	4.15	0.736	83.1	مرتفع	3
6.	يتمتع المدققون الشرعيون الداخليون بالاستقلالية عن الإدارة التنفيذية في التعيين والمساءلة	3.95	0.863	79.0	مرتفع	6
العام لمحور التدقيق الشرعي الداخلي المستوى		4.10	0.603	82.1	مرتفع	-

بصورة أساسية على كونه أداة مساعدة للإدارة في الرقابة والتأكد من سلامة تطبيق أحكام الشريعة، والتبعيات التنظيمية والفنية السليمة داخل المصرف.

يوضح الجدول. يتضح من الجدول (15) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور التدقيق الشرعي الداخلي تراوحت ما بين (3.95-4.17)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.649-0.863). وقد بلغ المستوى العام لهذا المتغير مستوى (مرتفعاً) بوزن نسبي عام قدره (82.1%) ومستوى مرجح (4.10) وانحراف معياري (0.603). وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن التدقيق الشرعي الداخلي يرتكز

جدول رقم (16): محور الإفصاح والشفافية

م	العبارة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	المستوى	الترتيب
1.	يفصح المصرف عن قوائمته المالية السنوية بدقة وشفافية	3.95	0.775	79.0	مرتفع	1
2.	يفصح المصرف عن القرارات والفتاوى الشرعية الصادرة عن هيئة الرقابة الشرعية	3.88	0.718	77.6	مرتفع	2
3.	يفصح المصرف عن المخاطر الجوهرية المتوقعة	3.77	0.750	75.4	مرتفع	5
4.	يفصح المصرف بشفافية عن مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة.	3.83	0.848	76.6	مرتفع	3
5.	يفصح المصرف عن المعلومات الأساسية المتعلقة بحسابات الاستثمار	3.77	0.896	75.4	مرتفع	6
6.	يفصح المصرف عن المعلومات الجوهرية التي تهم المساهمين والمتعاملين وأصحاب المصالح	3.81	0.752	76.2	مرتفع	4
-	العام لمحو الإفصاح والشفافية المستوى	3.83	0.598	76.7	مرتفع	-

- يتناول هذا الجانب التحقق من فرضيات الدراسة ونظرًا لأن البيانات لا تخضع للتوزيع الطبيعي فقد استخدم اختبار اللامعلمية، وذلك على النحو التالي

الفرضية الرئيسة (H_0): التي صيغت في صورة الفرض الصفري، على أنه "لا تلتزم المصارف الإسلامية بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ "

يوضح الجدول رقم (16) أن المتوسطات الحسابية لفقرات محور الإفصاح والشفافية تراوحت ما بين (3.77-3.95)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.665-0.878). وقد بلغ المستوى العام لهذا المتغير مستوى (مرتفعاً) بوزن نسبي عام قدره (76.7%) ومستوى مرجح (3.83) وانحراف معياري (0.598). وبشكل عام، تشير هذه النتائج إلى أن ممارسات الإفصاح والشفافية تتركز بصورة أساسية على دقة القوائم المالية السنوية، والإفصاح عن القرارات والفتاوى الشرعية، وتقديم معلومات واضحة عن أعضاء مجلس الإدارة لتعزيز ثقة الأطراف ذوي العلاقة

جدول (17): نتائج اختبار ويلكوكسون لمحو الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية

المتغير	حجم العينة	الوسيط الفرضي	الوسيط الفعلي	إحصائي الاختبار (Z)	قيمة الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي	مستوى التطبيق
الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية	84	3.00	4.10	7.819**	0.000	رفض الفرضية الصفية	دال إحصائياً

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من نتائج الجدول رقم (17) لنتائج اختبار ويلكوكسون لمحاو
الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية أن الوسيط الفعلي
لاستجابات أفراد العينة حول الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف
الإسلامية بلغ (4.10)، وهو أعلى من الوسيط الفرضي للمقياس البالغ
(3.00). كما بلغت قيمة إحصائي الاختبار ($Z = 7.819$)، في
حين بلغت قيمة الدلالة الإحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي أقل
من مستوى الدلالة المعتمد في الدراسة ($\alpha = 0.05$).

وتشير هذه النتيجة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسيط
الفعلي لاستجابات أفراد العينة والوسيط الفرضي للمقياس، وأن اتجاه
هذه الفروق جاء لصالح مستوى الموافقة، نظرًا إلى ارتفاع الوسيط الفعلي

(4.10) عن الوسيط الفرضي (3.00). وعليه، رفضت الفرضية
الصفريّة (H_0) التي تنص على عدم التزام المصارف الإسلامية بتطبيق
دليل الحوكمة، وقبول الفرضية البديلة التي تشير إلى وجود مستوى دال
إحصائيًا من الالتزام بتطبيق دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر
عن مصرف ليبيا المركزي.

وينبثق عن هذه الفرضية الفرعية الثانية (H01): وتنص على أنه "لا تلتزم المصارف
الإسلامية الليبية بتحديد مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس
الإدارة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ".

جدول (18): نتائج اختبار ويلكوكسون لمهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة

المتغير	حجم العينة	الوسيط الفرضي	الوسيط الفعلي	إحصائي الاختبار (Z)	قيمة الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي	مستوى التطبيق
مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة	84	3.00	4.33	**7.783	0.000	رفض الفرضية الصفية	دال إحصائيًا

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

لصالح ارتفاع مستوى التطبيق والالتزام بمهام وصلاحيات ومسؤوليات
مجلس الإدارة في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثانية (H02): التي تنص على أنه "لا تلتزم
المصارف الإسلامية الليبية بالحفاظ على العلاقة مع المساهمين
وأصحاب حسابات الاستثمار عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ".

يتضح من الجدول رقم (18) لنتائج اختبار ويلكوكسون للمحور الأول
(مهام وصلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة)، أن قيمة الوسيط الفعلي
بلغت (4.33)، وهي تزيد عن قيمة الوسيط الفرضي (3.00). كما
بلغت قيمة الدلالة الإحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)، وهي قيمة أقل من
مستوى الدلالة (0.05)؛ مما يعني رفض الفرضية الصفريّة وقبول
الفرضية البديلة، وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية

جدول (19): نتائج اختبار ويلكوكسون لمحو العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار

المتغيرات	حجم العينة (N)	الوسيط الفرضي	الوسيط الفعلي	إحصائي الاختبار (Z)	قيمة الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي	مستوى التطبيق
العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار	84	3.00	4.00	**7.689	0.000	رفض الفرضية الصفريّة	دال إحصائيًا

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha = 0.01$

(3.00). كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية ($\text{Sig.} = 0.000$)،
وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ مما يعني رفض الفرضية
الصفريّة وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على وجود فروق ذات

يتضح من الجدول رقم (19) لنتائج اختبار ويلكوكسون للمحور الثاني
(العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار)، أن قيمة
الوسيط الفعلي بلغت (4.00)، وهي تزيد عن قيمة الوسيط الفرضي

دلالة إحصائية لصالح ارتفاع مستوى التطبيق والالتزام بالعلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة (H03): التي تنص على أنه " لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بتحديد صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$."

جدول (20): نتائج اختبار ويلكوكسون لمخو صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة

المتغيرات	حجم العينة (N)	الوسيط الفرضي	الوسيط الفعلي	إحصائي الاختبار (Z)	قيمة الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي	مستوى التطبيق
صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة	84	3.00	4.00	**7.623	0.000	رفض الفرضية الصفرية	دال إحصائياً

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول رقم (20) لنتائج اختبار ويلكوكسون للمحور الثالث (صلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة)، أن قيمة الوسيط الفعلي بلغت (4.00)، وهي تزيد عن قيمة الوسيط الفرضي (3.00). كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) (Sig.)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح ارتفاع مستوى التطبيق والالتزام بصلاحيات ومسؤوليات لجان مجلس الإدارة في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة (H04): التي تنص على أنه " لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بصلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$."

جدول (21): نتائج اختبار ويلكوكسون لمخو صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية

المتغيرات	حجم العينة (N)	الوسيط الفرضي	الوسيط الفعلي	إحصائي الاختبار (Z)	قيمة الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي	مستوى التطبيق
صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية	84	3.00	4.00	**7.598	0.000	رفض الفرضية الصفرية	دال إحصائياً

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول رقم (21) لنتائج اختبار ويلكوكسون للمحور الرابع (صلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية)، أن قيمة الوسيط الفعلي بلغت (4.00)، وهي تزيد عن قيمة الوسيط الفرضي (3.00). كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) (Sig.)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ مما يعني إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية

لصالح ارتفاع مستوى التطبيق والالتزام بصلاحيات ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الفرضية الفرعية الخامسة (H05): التي تنص على أنه " لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بالتدقيق الشرعي الداخلي عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$."

جدول (22): نتائج اختبار ويلكوكسون لحدوث التدقيق الشرعي الداخلي

المتغيرات	حجم العينة (N)	الوسيط الفرضي	الوسيط الفعلي	إحصائي الاختبار (Z)	قيمة الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي	مستوى التطبيق
التدقيق الشرعي الداخلي	84	3.00	4.17	7.542**	0.000	رفض الفرضية الصفية	دال إحصائياً

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

يتضح من الجدول رقم (22) لنتائج اختبار ويلكوكسون للمحور الخامس (التدقيق الشرعي الداخلي)، أن قيمة الوسيط الفعلي بلغت (4.17)، وهي تزيد عن قيمة الوسيط الفرضي (3.00). كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح ارتفاع مستوى التطبيق والالتزام بالتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

الفرضية الفرعية السادسة (H06): التي تنص على أنه "لا تلتزم المصارف الإسلامية الليبية بمبادئ الحوكمة المتعلقة بالإفصاح والشفافية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ".

يتضح من الجدول رقم (22) لنتائج اختبار ويلكوكسون للمحور الخامس (التدقيق الشرعي الداخلي)، أن قيمة الوسيط الفعلي بلغت (4.17)، وهي تزيد عن قيمة الوسيط الفرضي (3.00). كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح ارتفاع مستوى التطبيق والالتزام بالتدقيق الشرعي الداخلي في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

جدول (23): نتائج اختبار ويلكوكسون لحدوث الإفصاح والشفافية

المتغيرات	حجم العينة (N)	الوسيط الفرضي	الوسيط الفعلي	إحصائي الاختبار (Z)	قيمة الدلالة (Sig)	القرار الإحصائي	مستوى التطبيق
الإفصاح والشفافية	84	3.00	4.00	7.281**	0.000	رفض الفرضية الصفرية	دال إحصائياً

* قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.05$ ** قيمة دالة عند مستوى دلالة $\alpha=0.01$

جلس الإدارة في تنظيم العمل وترسيخ أسس الحوكمة وإدارة المخاطر، إلى جانب الدور المحوري لهيئة الرقابة الشرعية في التحقق من توافق أعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية، ودور التدقيق الشرعي الداخلي في دعم الإدارة والرقابة على سلامة التطبيق الشرعي والتنظيمي والفني. كذلك أكدت النتائج أهمية الإفصاح والشفافية من خلال دقة القوائم المالية والإفصاح عن القرارات والفتاوى الشرعية وجلب معلومات واضحة عن أعضاء مجلس الإدارة. وتعكس هذه النتائج في مجملها وجود منظومة مترابطة للحوكمة تجمع بين المسؤولية الإدارية والرقابة الشرعية والشفافية والإفصاح وإدارة المخاطر.

وتتفق هذه النتائج بصورة عامة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة؛ إذ أكدت دراسة داغي وآخرين (2020) وجود انسجام بين مبادئ حوكمة المصارف الإسلامية وأحكام الشريعة الإسلامية، وهو ما ينسجم مع النتائج الحالية التي أبرزت التكامل بين مسؤوليات مجلس الإدارة والرقابة الشرعية والالتزام بالضوابط الرقابية. كما تتفق النتائج مع دراسة قحف وستامباكييف (2020) التي أبرزت أهمية وجود إطار واضح

يتضح من الجدول رقم (23) لنتائج اختبار ويلكوكسون للمحور السادس (الإفصاح والشفافية)، أن قيمة الوسيط الفعلي بلغت (4.00)، وهي تزيد عن قيمة الوسيط الفرضي (3.00). كما بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (Sig.) (0.000)، وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)؛ مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، وهو ما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح ارتفاع مستوى التطبيق والالتزام بالإفصاح والشفافية في المصارف الإسلامية محل الدراسة.

11. النتائج وتوصيات الدراسة:

تُظهر النتائج أن متطلبات حوكمة المصارف الإسلامية محل الدراسة تتسم بتكامل واضح بين الجوانب الإدارية والرقابية والشرعية، حيث تركزت صلاحيات ومسؤوليات مجلس الإدارة في القيادة الاستراتيجية والتخطيط المالي وضمان الالتزام الشرعي والرقابي، في حين ارتكزت العلاقة مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار على المساواة والشفافية وجلب المعلومات وتعزيز الثقة، كما أظهرت النتائج أهمية لجان

للحوكمة الشرعية، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بالكفايات والتشريعات المنظمة للرقابة الشرعية، وهو ما تؤكد النتائج الحالية من خلال المكانة الأساسية التي احتلتها هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي ضمن متطلبات الحوكمة. كذلك تنسجم النتائج مع دراسة (Alazemi & Al Omari 2020) التي أكدت أهمية الحوكمة في تعزيز ثقة المستثمرين وإنشاء اللجان المتخصصة، ومع دراسة المطيري (2022) التي أظهرت أهمية حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح والشفافية والإفصاح وإعادة تنظيم الصلاحيات والمسؤوليات، وهي جوانب ظهرت بوضوح ضمن نتائج الدراسة الحالية.

كما تتفق النتائج مع ما توصلت إليه دراسة سديرة وعياش (2022) بشأن ارتباط حوكمة المصارف الإسلامية بالقيم والمبادئ الإسلامية وأهمية التعليمات الرقابية الواضحة، ومع دراسة Nidyanti & Siswantoro (2022) التي أكدت أهمية الالتزام الشرعي ودور البيئة التنظيمية والمؤسسية في دعم المصارف الإسلامية. وتنسجم كذلك مع نتائج دراسات لوصيف وفرخي (2024)، وشحادة (2024)، وبوسري وراقوب (2024)، التي أكدت أن حوكمة الرقابة الشرعية والشفافية والإفصاح والالتزام الشرعي تمثل عناصر أساسية في سلامة عمل المصارف الإسلامية وفاعلية الرقابة عليها. ويظهر هذا الاتفاق بصورة خاصة في النتائج الحالية المتعلقة بصلاحيات هيئة الرقابة الشرعية، والتدقيق الشرعي الداخلي، والإفصاح عن القرارات والفتاوى الشرعية، بما يعكس أهمية البعد الشرعي بوصفه مكوناً جوهرياً في حوكمة المصارف الإسلامية وليس مجرد عنصر رقابي منفصل.

وفي البيئة الليبية، تتقاطع النتائج الحالية مع دراسة الفاضلي (2025) التي أشارت إلى تطور الإطار القانوني والتنظيمي للحوكمة في ليبيا مع استمرار تحديات التطبيق العملي، كما تتفق مع دراسة غواس وسحنون (2025) التي حددت هيئات الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي والبيئة التنظيمية ضمن أبرز تحديات الحوكمة في المصارف الإسلامية، ومع دراسة قفص ومخالدي (2026) التي أشارت إلى وجود فجوة بين الإطار النظري والتطبيق العملي نتيجة ضعف الأطر التنظيمية ونقص الكفايات وتداخل الأدوار. كما تنسجم النتائج مع دراسة العسيري (2025) التي أكدت أن الحوكمة الشرعية تسهم في ضمان الالتزام بأحكام الشريعة وتعزيز كفاية المؤسسات المالية الإسلامية واستدامتها.

وعليه، يمكن القول إن نتائج الدراسة الحالية تؤكد ما ذهب إليه غالبية الدراسات السابقة من أن فاعلية حوكمة المصارف الإسلامية لا تعتمد على وجود قواعد تنظيمية مكتوبة فحسب، وإنما تتطلب تكامل أدوار مجلس الإدارة ولجانه وهيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي، إلى جانب خلق مستوى مناسب من الشفافية والإفصاح وحماية حقوق المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار. وفي الوقت نفسه، تضيف الدراسة الحالية بعداً تطبيقياً مهماً من خلال قياس مدى تطبيق متطلبات دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي لعام 2023، وهو ما يميزها عن جانب مهم من الدراسات السابقة التي تناولت الحوكمة من منظور نظري أو عام، أو ركزت على جوانب محددة منها. ومن ثم، تسهم النتائج الحالية في سد جانب من الفجوة البحثية المتعلقة بتقييم التطبيق الفعلي لمتطلبات الحوكمة الإسلامية في البيئة المصرفية الليبية، والكشف عن مدى ترجمة المتطلبات التنظيمية الواردة في الدليل إلى ممارسات فعلية داخل المصارف الإسلامية.

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن اقتراح بعض التوصيات:

- الاستمرار في تعزيز ممارسات الحوكمة داخل المصارف الإسلامية، بما يسهم في رفع كفاية الأداء وترسيخ مبادئ الحوكمة.
- تطوير ممارسات الإفصاح والشفافية، بوصفها البعد الذي سجل أدنى مستوى نسبي مقارنة ببقية أبعاد الحوكمة محل الدراسة.
- زيادة فاعلية أدوار مجلس الإدارة ولجانه في الإشراف والرقابة، وتعزيز قدرته على متابعة تطبيق مبادئ الحوكمة داخل المصرف.
- تعزيز فاعلية هيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي، بما يضمن التحقق المستمر من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- تعزيز التكامل والتنسيق بين مجلس الإدارة ولجانه وهيئة الرقابة الشرعية والتدقيق الشرعي الداخلي، بما يضمن وضوح المسؤوليات والصلاحيات وتجنب تداخل الاختصاصات.
- رفع كفاية أنظمة الرقابة وإدارة المخاطر بما يتلاءم مع طبيعة المصارف الإسلامية ومتطلبات العمل المصرفي المتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- تطوير قنوات التواصل مع المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار، وتعزيز مشاركتهم من خلال جلب المعلومات التي تساعدهم على فهم أداء المصرف وقراراته.

- تحسين مستوى الإفصاح عن المعلومات المالية والشرعية، من خلال تقديمها بصورة دقيقة وواضحة وملائمة وفي الوقت المناسب.

- الاستثمار المستمر في تدريب وتأهيل الكوادر الإدارية والشرعية والرقابية، ورفع مستوى كفاءتهم في مجالات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر والتمويل الإسلامي.

- ترسيخ ثقافة الحوكمة داخل المصارف الإسلامية من خلال نشر الوعي بمبادئها وأهميتها لدى مختلف المستويات الإدارية والرقابية.

- تعزيز ثقة مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالمصارف الإسلامية، من خلال دعم الشفافية والمساءلة والالتزام بالمعايير الشرعية.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- أبو خطوة، يونس علي؛ أبو خزام، طارق محمد (2023). معوقات تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية في ليبيا من وجهة نظر موظفي المصارف التجارية العاملة في منطقة وادي الشاطئ. *المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، الدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي*، 5(25)، 211-231.

- امهلل، عبدالله محمد؛ فرج، محمد ابوخرام (2019). الحوكمة المصرفية ودورها في تحسين جودة التقارير المالية-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية. *مجلة جامعة سرت العلمية: العلوم الإنسانية*، 9 (2)، 117-155.

- بوسري، نسرين سعدية؛ راقوب، شيماء (2024). واقع وتحديات تطبيق الحوكمة في المصارف الإسلامية الجزائرية-دراسة حالة مصرف السلام. رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوغريج-كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

- بوهراوة، سعيد؛ بوكروشة، حليلة (2015). حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية: تجربة البنك المركزي الماليزي. *المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية*، 2 (2)، 105-120.

- النائب، علي مفتاح؛ عبد الكريم، إبراهيم محمد؛ ونيس، مصطفى محمد (2019). *مدى التزام المصارف التجارية بتطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وبيان تأثير الأداء المصرفي بتطبيق آليات الدليل-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية العاملة بمدينة سرت*. بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الثالث لكلية الاقتصاد والتجارة، 983-988.

- جبريل، وائل محمد (2018). أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية-دراسة ميدانية على عينة من العاملين بالمصارف التجارية الليبية العاملة بمدينة البيضاء. *مجلة آفاق اقتصادية، كلية الاقتصاد بجامعة المرقب*، 4 (8)، 52-101.

- الجهاني، افطيم سالم المبروك (2012). *مدى توافر متطلبات مبدأ الإفصاح والشفافية كأحد مبادئ حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية*. رسالة ماجستير، جامعة بنغازي، كلية الاقتصاد.

- داغي، أسماء علي محي الدين القره؛ داغي، عارف علي عارف القره؛ حسن، عزنان؛ الملاهي، عبدالله علي أحمد. (2020). *المعايير الخاصة بحوكمة المصارف الإسلامية-دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية القطرية*. *المجلة العالمية للدراسات الفقهية والأصولية*، 4(1)، 6-22.

- الرشدي، ثامر عبد الله؛ خان، عيسى؛ بن موازر، محمد ريزال (2020). *مدى التزام البنوك الإسلامية الكويتية بتعليمات حوكمة الرقابة الشرعية عند منح الائتمان للمشروعات الصغيرة*. *مجلة القلم*، 7(العدد 20)، 545-566.

- الرفاعي، خليل؛ النجداوي، أكرم يوسف (2013). *تقييم مدى التزام البنوك الإسلامية الأردنية بمبادئ حوكمة الشركات*. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة القاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

- سالم، محمد (2023). *نحو تفعيل الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية العاملة في ليبيا*. *المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية*، 2 (2)، 56-66.

- سديرة، هجيرة؛ عياش، فويدر (2022). *أسس الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها-تجارب دولية*. *مجلة بحوث الاقتصاد والمناجنت*، 3(1)، 55-74.

- شحادة، مالك يوسف عطا (2024). **حوكمة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية من وجهة نظر الإدارة العليا**، رسالة ماجستير، الجامعة العربية الأمريكية.
- الشحري، محمد بن أحمد جنشال (2018). دور الحوكمة الشرعية في تطوير المؤسسات المالية الإسلامية (تجربة ماليزيا). **مجلة الأبحاث في الاقتصاد والتسيير: النظام الاقتصادي الإسلامي**، 7 (4)، 12-31.
- طشطوش، هائل (2015). **خصائص المصارف الإسلامية**. **مجلة المحاسب العربي**، (32).
- العجلوني، أحمد طه (2009). **المصارف الإسلامية والعولمة المالية: الآثار المتوقعة وكيفية المواجهة - وجهة نظر العاملين في الإدارة العليا في المصارف الإسلامية الأردنية**. **مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي**، 22 (2)، 143-178.
- العسيري، راشد عبد الرحمن أحمد محمد (2025). **الحوكمة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية وفق الأنظمة المحلية والمعايير الدولية: دراسة مقارنة، المجلة العلمية بكلية الآداب، جامعة طنطا**، (61)، 1995-1958.
- عمار، أحمد الشريف (2020). **مدى أهمية الآليات الداخلية للحوكمة في تحسين الأداء-دراسة تطبيقية على المصارف التجارية الليبية**. **مجلة الدراسات الاقتصادية، جامعة سرت**، 3 (3)، 89-124.
- الفاضلي، علي محمد (2025). **حوكمة المصارف الإسلامية في المؤسسات المالية الليبية**. **مجلة تبيان للبحوث والدراسات الإسلامية**، 3 (1)، 711-686.
- غواس، سكينه؛ سحنون، محمود (2025). **الحوكمة في المصارف الإسلامية وتحديات تطبيقها-تجارب دولية-مجلة التنظيم والعمل**، 14 (4)، 182-169.
- غوال، نادية؛ بلهادف، رحمة (2020). **مدى التزام المصارف الإسلامية بقواعد الحوكمة: البنك الأهلي التجاري السعودي نموذجاً**. **مجلة مينا للدراسات الاقتصادية**، 3 (5)، 66-88.
- قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 والمعدل بالقانون رقم (46) لسنة 2012، نشر في الجريدة الرسمية 2012/07/05.
- القانون رقم (46) لسنة 2012م بشأن الصيرفة الإسلامية
- القانون رقم (1) لسنة 2013م، بشأن منع المعاملات الربوية
- القانون رقم (4) لسنة 2016م بشأن الصكوك.
- اللائحة التنفيذية للقانون رقم (4) لسنة 2016 بشأن الصكوك
- قحف، منذر؛ ستامباكييف، نورجان (2020). **الحوكمة الشرعية في المؤسسات الإسلامية في كازخستان: واقع وتحديات**. **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي**، 33 (3)، 189-212
- قطوني، ياسين (2016). **تطبيق مبادئ الحوكمة في شركات التأمين التعاوني وفق AAOIF IFSB: دراسة حالة شركة سلامة للتأمينات الجزائرية**. رسالة ماجستير، القطب الجامعي-القليعة.
- قفص، إيمان؛ محالدي، يحيى (2026). **الحوكمة في المصارف الإسلامية-دراسة تحليلية بين الأسس الفكرية والتحديات التطبيقية**. **مجلة الاقتصاد والبيئة**، 9 (1)، 52-70.
- لوصيف، فاطمة؛ فرخي، سلمى (2024). **دور الحوكمة الشرعية في تفعيل نظام الرقابة في المصارف الإسلامية-دراسة حالة بعض المصارف الإسلامية الكويتية**. رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، الجزائر.
- مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2006)، **المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية**.
- محمد، عبيد؛ الحسين، بشير لزعر (2021). **استثناءات البنوك الإسلامية-الحوكمة الشرعية نموذجاً**. **مجلة القيمة المضافة لاقتصاديات الأعمال**، 2 (2)، 21-40.
- المسعودي، أحمد أسعد أحمد (2024). **المصرف الإسلامي والعمل المصرفي التقليدي**. **مجلة الأصالة**، 10 (2)، 535-553.
- مصرف ليبيا المركزي (2010). **دليل الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي، إدارة البحوث والإحصاء**.
- مصرف ليبيا المركزي (2024). **دليل الحوكمة في القطاع المصرفي الليبي، إدارة البحوث والإحصاء**.
- مصرف ليبيا المركزي (2023). **دليل حوكمة المصارف الإسلامية الصادر عن مصرف ليبيا المركزي، إدارة البحوث والإحصاء**.
- المطيري، فهد مطر (2022). **مدى التزام المصارف الإسلامية السعودية بمبادئ الحوكمة المصرفية-بنك البلاد نموذجاً**. **مجلة العلوم الإنسانية والإدارية**، 1 (26)، 182-204.

- مليطان، أحمد مصطفى؛ الشريف، زكريا محمد؛ بوهدة غالية (2024). بيان القيمة القانونية للمعايير الشرعية (أيوبي) في المؤسسات المالية الإسلامية الليبية. *مجلة الجامعة الأسمرية*، 37 (1). 63-35
- معمر، حمدي؛ صليحة، فلاق (2021). متطلبات حوكمة الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية. *مجلة دراسات في المالية الإسلامية والتنمية*، 3(4) 45-26.
- النجار، إخلاص باقر هاشم (2020). *المصارف الإسلامية (ط1)*. عمان، الرذن: دار الأيام للنشر والتوزيع،
- الوابل، سعد بن علي (2015). *الحوكمة المؤسسية والشرعية في المصارف الإسلامية*. *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة*، 1 (1)، 1-23.

ثانيًا: المراجع الأجنبية:

- Alazemi, M., & Al Omari, A.M. (2020). The application level of institutional governance in Islamic Institutions and Banks in Kuwait. **International Journal of Business Ethics and Governance**, 3 (3), 85-102.
- Nidyanti, A., & Siswantoro, D. (2022). Shariah Compliance Level of Islamic Banks in Asia and Its Implications on Financial Performance and Market Share. **European Journal of Islamic Finance**, 9(1), 15-21.
- Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. **Educational and Psychological Measurement**, 30(3), 607-610.